



الجامعة الوطنية للتعليم، FNE

Fédération Nationale de l'Enseignement, FNE

Tasddawit Tanamurt n UsImd

+٥٠٨٨٥٤٤٦ +٥١٥٤٥٠١ | ٥٥٨٤٤٦

المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم

هاتف: 00212608060000، فاكس: 00212537264525

Fne_BN@yahoo.fr www.taalim.org



الجامعة الوطنية للتعليم FNE من النقابات الأكثر تمثيلية بقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي بالمغرب

الجامعة الوطنية للتعليم FNE عضو اتحاد النقابات العالمي FSM الممثل لـ 92 مليون عامل بـ 126 دولة. wftucentral.org

FNE, Syndicat des plus représentatifs dans les secteurs de l'Education Nationale & de l'Enseignement Supérieur, Maroc
FNE membre de la FSM Fédération Syndicale Mondiale, représentant 92 millions de travailleurs dans 126 pays. wftucentral.org

اللجنة الإدارية الوطنية للجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي - ترفض الحوارات المغشوشة وتُثمن مبادرات الائتلاف للدفاع عن التعليم العمومي وتُطالب بالاستجابة للمطالب الفئوية والعامّة والمُشتركة

انعقدت يوم الأحد 1 أبريل 2018 الدورة الثالثة العادية للجنة الإدارية الوطنية للجامعة الوطنية للتعليم تحت شعار: "التنظيم القوي والوحدة والتضامن والكفاحية للدفاع عن التعليم العمومي وكرامة العاملات والعاملين به" وبعد تقرير المكتب الوطني المقدم من طرف الرفيق الإدريسي عبد الرزاق والتقرير المالي المقدم من طرف الرفيق السباعي أحمد، باسم المكتب الوطني، ومدخلات عضوات وأعضاء اللجنة الإدارية، حيث تم تبيين المبادرات والدينامية التنظيمية والتكوينية والإشعاعية المحلية والإقليمية والجهوية والوطنية والدولية للجامعة.. رغم التضيق على فروع وأنشطة الجامعة الداخلية والإشعاعية، كما تم التداول والنقاش حول الوضع التعليمي والأوضاع العامة التي تعيشها بلادنا، في سياق الحركات الاجتماعية في القرى والمدن الفقيرة (الريف، زاكورة، جرادة...)، جراء غياب شروط العيش الكريم والتضييق على الحريات المدنية والسياسية والنقابية، والارتفاع المستمر في الأسعار، وتخلى الدولة عن مسؤولياتها اتجاه الخدمات العمومية وعلى رأسها التعليم..، وبعد وقوفها على انطلاق جلسات الحوار الاجتماعي القطاعي بين النقابات التعليمية والوزارة والمركزي بين المركزيات النقابية وممثلي الحكومة والباطرنا وتتبعها للمنهجية التي تُدار بها، فإن اللجنة الإدارية الوطنية للجامعة:

- 1- تعتبر أن لا فائدة من أي حوار اجتماعي دون التنفيذ الفوري لما تبقى من اتفاقي 19 و26 أبريل 2011 وأساسا أحداث الدرجة الجديدة، والتعويض عن العمل في المناطق الصعبة والنائية وتلبية المطالب الفئوية والعامّة والمُشتركة، وكذا مصادقة الدولة على عدد من الاتفاقيات الدولية في مجال الشغل، وأهمها الاتفاقية 87 حول الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم النقابي؛
- 2- تطالب الدولة بتحسين دخل الشغيلة وفقا لغاء المعيشة عبر الزيادة في الحد الأدنى للأجور وعبر الزيادة العامة في أجور الموظفين/ات والمستخدمين/ات ومعاشات المتقاعدين/ات وخفض الضريبة على الدخل ورفع قيمة التعويضات العائلية والحد الأدنى للمعاشات والاستجابة لمطالب مختلف الفئات من ضحايا النظامين، ومساعدتين ومبرزين وحاملي الشهادات (إجازة وماستر ودكاترة)، وأطر التوجيه والتخطيط ومفتشين، وإدارة تربوية (إسناد ومسلّك) وأطر مُشتركة، ومتقاعدين...؛
- 3- تجدد المطالبة بالتراجع عن الثالث المشؤوم للحكومة المؤطر للقانون الذي مس بمكتسبات التقاعد بالصندوق المغربي للتقاعد لدى عموم الموظفين/ات؛
- 4- تجدد رفضها للعمل بالعقدة في قطاعات الوظيفة العمومية لما يشكله من ضرب لحق الموظفين/ات في الاستقرار النفسي والاجتماعي، وتؤكد على ضرورة الإدماج الفوري لكافة الأساتذة الموظفين بعمق؛
- 5- تحذر من كل استهدافات لقطاع الوظيفة العمومية، عبر بوابة نظام أساسي للوظيفة العمومية لا يراعي المكتسبات التاريخية للموظفين/ات ويهدف للقضاء على الاستقرار في الشغل وجعل الموظف عرضة للهشاشة؛
- 6- تستهجن المقاربة المقاولاتية لنظام الأجور، وتذكر بأن كتلة الأجور في الوظيفة العمومية عامة وقطاع التعليم العمومي خاصة لا تستجيب للكلفة الحقيقية للمهام الصعبة والشاقة التي ينجزها نساء ورجال التعليم في ظروف كارثية؛
- 7- تتشبث بالإصلاح الشمولي الذي يضع المصالح العليا للطبقة العاملة بكافة مكوناتها (عمال، موظفين، مستخدمين) في مقدمة الأولويات؛

- 8- تعلن عن رفضها المطلق للمساس بالحق في الإضراب عبر مشروع القانون التكميلي؛
- 9- تتضامن عمليا مع احتجاجات ونضالات مختلف الفئات التعليمية والفروع النقابية من أجل تحقيق المطالب وتتضامن مع جميع الاحتجاجات الشعبية، وتطالب بالسراح الفوري لجميع المعتقلين السياسيين؛

10- تثنى المبادرة الوطنية للهينات الديمقراطية المساندة والداعمة لحرارة جبهة وللائتلاف من أجل الدفاع عن التعليم العمومي وتدعو إلى تعويد وتكثيف المبادرات والجهود جهويا وإقليميا ومحليا للدفاع عن مختلف المطالب وصون المكتسبات ضد التراجعات.

عن اللجنة الإدارية الوطنية

الكاتب العام الوطني: الإدريسي عبد الرزاق

الرباط في 1 أبريل 2018

